الأمم المتحدة

A/C.4/71/SR.5

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
6 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دروبنياك ..... (كرواتيا)

لاحقا: السيد بولز ..... (بلجيكا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17331 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى مقدِّمي الالتماسات (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/71/68)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر))

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/71/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/71/69)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/70)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/71/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و A/71/224)

الاستماع إلى مقدِّمي الالتماسات (تابع)

١ - **الرئيس:** قال إنه عملا بالممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدِّمو الالتماسات للجلوس إلى الطاولة المخصصة لهم، على أن ينسحب كلٌّ منهم بعد أن يدلي ببيانه. ولفت انتباه جميع المتكلمين إلى ضرورة مراعاة آداب المجلس، والامتناع عن إبداء ملاحظات شخصية، والاقتصار على بنود جدول الأعمال قيد النظر.

مسألة الصحراء الغربية (تابع) (A/C.4/71/7)

٢ - **السيد جوماني:** تكلَّم بصفته الشخصية باعتباره مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، فقال إنه اكتسب من خلال عمله خبرة على أرض الواقع فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية في المغرب، حيث أقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان علاقة إيجابية مع المواطنين. وأوضح أن أنشطة المجلس في تلك المنطقة تشمل التحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة؛ ومعالجة شكاوى المواطنين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة الوطنية بهدف زيادة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان القائمة؛ وتشجيع إنشاء منظمات غير حكومية جديدة ومشاركة أوسع في المجتمع المدني. وقال إن المجلس يعمل أيضا على تحسين المرافق الطبية ومرافق إعادة التأهيل والمرافق الأخرى المتاحة للفئات الضعيفة في المنطقة، ولا سيما للمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة. وأشار إلى أن تعويضات مالية قد منحت للآلاف في الأقاليم الجنوبية الذين عانوا خلال سنوات العنف، ومن ضمنهم المدنيون الذين تعرضوا للخطف والاضطهاد على يد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). والمجلس الوطني لحقوق الإنسان منهمك أيضا في مراقبة العملية الانتخابية الجارية حاليا في تلك الأقاليم لضمان شفافيتها ومصداقيتها على السواء.

٣ - **السيد حرمة الله** (الجمعية المغربية لتنمية وادي الذهب): لفت الانتباه إلى النموذج التاريخي الجديد للتنمية المستدامة المتكاملة للأقاليم الصحراوية الذي بدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ برصد مخصصات ضخمة من الميزانية للعديد من القطاعات الاقتصادية التي من شأنها إيجاد

آلاف فرص العمل لشباب المنطقة على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى صون وتعزيز تاريخ المنطقة وهويتها الثقافية الحسانية، يركز هذا النموذج أيضا على مسائل أخرى من قبيل تطوير الطاقات المتجدِّدة، وشبكات الاتصالات، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة؛ وتقديم الدعم إلى القطاعات الإنتاجية بما في ذلك الفوسفات والزراعة والصيد البحري والسياحة الإيكولوجية؛ وتوطيد حقوق الإنسان من أجل زيادة تعزيز الثقة والديمقراطية. وقال إن هذا النموذج الطموح سوف يُمكِّن الأقاليم الجنوبية للبلد من الاضطلاع بدورها الكامل بوصفها جسراً إقليمياً ومركزاً اقتصادياً لأفريقيا تربطه صلات بأوروبا. وأضاف أن هذا النموذج يشهد كذلك على التزام المغرب بالتعجيل بالجهوية المتقدمة التي من شأنها تمكين سكان هذه الأقاليم من تدبير شؤونهم الذاتية.

٤ - **السيد الوالي**: تكلم بصفته الشخصية فأشار إلى دورة اللجنة في عام ٢٠١٥ التي قوطعت خلالها إحدى زميلاته أثناء كلامها بسبب إشارتها إلى اسم المكان الذي يحتجز فيه أفراد من أسرتها منذ ٤٠ عاما. فممثل البلد الذي يحتجزهم في أراضيه لم يشأ أن يُذكر اسم بلده على أساس أن هذا المكان ليس مدرجا ضمن الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي قيد المناقشة. بيد أن المسألة، كما ذكر، هي أخلاقية أكثر منها إجرائية. وأوضح أنه لا يجوز التلاعب بالنظام الداخلي للجمعية العامة لمنع الأشخاص من التكلم بشأن سوء المعاملة والإيذاء، ولا سيما ضمن نطاق مؤسسة ترمز إلى الديمقراطية والحرية والعدالة للجميع. ومع ذلك، فهذا السلوك من جانب البلد المعني يكاد لا يثير الدهشة، نظرا إلى أن سلطاته تسيء إلى سكانه وذلك بفرضها قسرا واحدا من أشد الأنظمة انغلاقا ورجعية في العالم. والواقع هو أن الأسر احتجزت في معسكرات اعتقال كبيرة في الهواء الطلق تقع في وسط الصحراء. وهذه الأساليب الرخيصة لا يمكن أن تخفي المأساة الإنسانية التي تحدث يوميا في أراضي البلد الذي أشار إليه.

٥ - **السيد بصديق** (الجزائر): أثار نقطة نظام فدعا إلى الامتثال للنظام الداخلي، وقال إن المناقشة الحالية مكرَّسة حصرا لمسألة أدرجت في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣، أي الصحراء الغربية. وهي لا تتعلق بسلطات بلده أو بمسائل أخرى، ولا ينبغي أن يُخصَّ أي بلد بالذكر.

٦ - **السيد لعسل** (المغرب): أثار كذلك نقطة نظام فقال إنه يجب حماية مبدأ حرية التعبير. وأكد أن موضوع النقاش هو إنهاء استعمار الشعوب والأقاليم، وأشار إلى أن مقدِّم الالتماس كان يتحدث عن احتجاز أسرة زميلته في تندوف التي توجد في الجزائر.

٧ - **الرئيس**: كرَّر تذكيره السابق بأن يقتصر جميع المتكلمين على المسألة قيد النظر.

٨ - **السيد البيهي**: تكلم بصفته الشخصية فقال إن حلَّ مسألة الصحراء الغربية سيظل بعيد المنال ما لم تُغيِّر الأمم المتحدة نهجها الحالي إزاء هذه المسألة. وأضاف أن الحل التفاوضي المطلوب في قرارات الأمم المتحدة بين المغرب - أحد أطراف النزاع الرئيسية - وجبهة البوليساريو لن يتحقق ما دامت هذه الأخيرة ليست لديها سلطة صنع القرار في هذا الشأن. وأكد أن جميع الحلول المقترحة حتى الآن باءت بالفشل لأن طرف النزاع الفعلي الآخر هو البلد المجاور الذي يستضيف جبهة البوليساريو على أراضيه ويدعي أنه مجرد دولة تتمتع بصفة المراقب. وهذا البلد الذي قال إنه امتنع عن تسميته لتفادي مقاطعته هو بكل بساطة العقبة الرئيسية أمام جميع الحلول بسبب أهدافه التوسعية.

٩ - **السيد بصديق** (الجزائر): أثار نقطة نظام فأعاد التأكيد على أنه يجب التقيد بالنظام الداخلي وعلى أن الجزائر ليست موضوع المناقشة. وقال إنها ليست كذلك المحتلّ في

المنطقة. وهي دولة تتمتع بصفة المراقب، على النحو المعترف به في قرار الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وأوضح أن مشكلة الصحراء الغربية لن تُحلّ بتوجيه الاتهامات إلى الجزائر وبأن التخويف ليس السبيل إلى المضي قدما في عملية تواصل ناجحة. وباختصار، رأى أن المناقشة يجب ألا تحيد عن بند جدول الأعمال قيد النظر، ودعا الرئيس إلى كفالة الامتثال للنظام الداخلي.

١٠ - **السيد لعسل** (المغرب): قال إنه لم يسمع مقدِّم الالتماس يخصُّ الجزائر بالذكر وأشار إلى أن رئيس الجزائر اقترح خلال مفاوضات هيوستن لعام ١٩٩٧ أن يجري تقاسم الإقليم. وقال إن الجزائر تدعي أن ليس لها شأنا ولكنها ردت على جميع المقترحات التي قدمها الأمين العام ولا يخفى على أحد أن مشكلة الصحراء الغربية تكمن مع الجزائر وليس مع دمية تتحكم بها لأغراضها الخاصة. وهي تريد إسكات مقدِّمي الالتماسات، في حين أن كل إنسان في الواقع يتمتع بحرية قول ما يشاء في الأمم المتحدة.

علِّقت الجلسة الساعة ١٥:١٥ واستؤنفت الساعة ١٥:٤٠.

١١ - **الرئيس:** ناشد جميع مقدِّمي الالتماسات الإدلاء ببياناتهم مع أخذ بنود جدول الأعمال في الاعتبار وبما يتيح مواصلة الجلسة دون انقطاع، وأشار، علاوة على ذلك، إلى أنه ملزم، عملا بالنظام الداخلي للجمعية العامة، بالموافقة على طلبات أخذ الكلمة لإثارة نقاط نظام.

١٢ - **السيد البيهي:** استأنف بيانه فقال إنه من المؤسف أن يُقاطع المتكلِّمون في مكان يدافع عن حرية التعبير. إلا أن هذه المخيمات غير موجودة في فراغ وإنما في تندوف، مثلما أن عرقلة وصول المعونة الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحصلان في تندوف التي هي جزء لا يتجزأ من الجزائر. والجزائر، بطريقة أو بأخرى، تشترك كطرف في المسألة على أهم المستويات الأساسية.

١٣ - **السيد ديلال:** تكلم بصفته الشخصية فوافق على أن العقبة أمام إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية تتمثل في البلد المجاور للمغرب، الذي لا يستطيع ذكر اسمه خوفا من أن يقاطع أثناء كلامه. وأوضح أن زملاء قوطعوا أثناء كلامهم في عام ٢٠١٥ بسبب تجرؤهم على قول الحقيقة وذكر اسم هذا البلد بالإشارة إلى احتجاز أفراد أسرهم في مخيمات تقع في أراضيه قد نبَّهوه إلى إمكانية حصول ذلك.

١٤ - **السيد بصديق** (الجزائر): أثار نقطة نظام فقال إن مقدِّمي الالتماسات ينبغي أن يتذكروا بأن أعضاء اللجنة يأذنون لهم بالإعراب علنا عن وجهات نظرهم، وبأنهم، علاوة على ذلك، يتكلمون بصفتهم الشخصية. وبالتالي، فعليهم أن يحترموا أولئك الذين أذنوا لهم بالكلام وأن يقتصروا حصرا على الموضوع المعني، فإما أن يحترم النظام الداخلي أو أن يطلب إلى المستشار القانوني التذكير بمركز مقدِّمي الالتماسات. وقال إن الصحراء الغربية - وليس الجزائر - هي موضوع المناقشة.

١٥ - **السيد لعسل** (المغرب): قال إن مقدِّمي الالتماسات قد أذنت لهم بالكلام جميع الدول الأعضاء وليس فقط الجزائر التي لا تملك حق النقض داخل اللجنة. ومن شأن الاستمرار في هذا الأسلوب الاستبدادي أن يخلق سابقة خطيرة؛ وإذا لم يُسمح لمقدِّمي الالتماسات بالإعراب عن وجهات نظرهم، فلا داعي لأن يتكلموا على الإطلاق.

١٦ - **الرئيس:** كرَّر التأكيد على أنه ملزم بالنظام الداخلي الواضح والذي يجب احترامه، وناشد مرة أخرى المتكلِّمين أن يتكلموا بطريقة تتيح سماع وجهات نظرهم بشأن موضوع هام جدا دون مقاطعتهم.

١٧ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إن ما يهمُّه لدى أخذ الكلمة هو مسألة إجرائية، فمقدِّمو الالتماسات يجب أن يقتصروا على الموضوع المأذون لهم أن يتكلَّموا فيه، وهذا الموضوع هو الصحراء الغربية. وتُحظَّر أي إشارة إلى الجزائر.

١٨ - **الرئيس:** أشار إلى أنه لا يمكنه أن يتوقع ما قد يقوله مقدِّمو الالتماسات وكرر أنه ملزم بالموافقة على طلبات أخذ الكلمة لإثارة نقاط نظام.

١٩ - **السيد لعسل** (المغرب): ذكر أن من مسؤولية الرئيس ضمان عدم وجود أي خروقات للنظام الداخلي. وفي حين أنه يحق له تعليق الجلسة إن رغب في ذلك، فإنه غير مطالب بإعطاء الكلمة إلى أي شخص يطلب ذلك بشأن نقطة نظام، وبخاصة إذا كان هذا الشخص يتصرف بتعسف. وباستطاعة مقدِّمي الالتماسات أن يقولوا ما يشاؤون، بما يشمل مخيمات تندوف في الجزائر التي هي طرف في النزاع. فالجزائر، في الواقع، هي التي سبَّبت النزاع.

٢٠ - **الرئيس:** كرر القول إنه ملزم بالموافقة على جميع طلبات أخذ الكلمة لإثارة نقطة نظام. وليست لديه سلطة تقديرية لتحديد عدد نقاط النظام التي يمكن أن تطلب الكلام فيها دولة عضو في الأمم المتحدة، التي هي هيئة عالمية؛ كما أنه ليس في موقع يخوله حرمان دولة عضو من حقوقها بمقتضى النظام الداخلي. وبالمثل، ليست لديه سلطة تقديرية بشأن مضمون أي بيان وليس بوسعه إلا أن يناشد المتكلِّمين الإدلاء ببيانات تتيح عقد جلسة دون انقطاع. وقال إن واجبه في المقام الأول بوصفه رئيس الجلسة هو أن يكون بمثابة الوصي على النظام الداخلي.

٢١ - **السيد ديلال:** استأنف بيانه فقال إنه أبصر النور في مخيمات تندوف حيث أمضى ٢٦ عاما من حياته. وقد درس أيضا في الجامعات الجزائرية، وهو على دراية تامة بالحالة في الصحراء الغربية وليس لديه أدنى شك في أن الحكومة الجزائرية طرف أساسي ومؤثر بالفعل في هذه المسألة. وبالأخص، إنها توجِّه السياسات وصنع القرارات في جبهة البوليساريو نحو الأسوأ.

٢٢ - **السيد بيورنسون:** تكلم بصفته الشخصية فقال إن التقارير عن استغلال المغرب للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية مضلِّلة لأنها لا تأخذ في الاعتبار الصلة القائمة بين تلك الموارد والقدرة التنافسية الاقتصادية للبلد. وأضاف أن السكان المحليين ساهموا كثيرا في الجهود المغربية الجارية لتطوير منطقة الصحراء التي استفادت أيضا من ازدهار صناعة صيد الأسماك في المغرب، بما في ذلك بموجب اتفاق مع الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، لقد قام النموذج الوطني للديمقراطية المقترن بالسياسات الموجهة نحو التنمية التي تتبعها الحكومة المغربية بتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة الصحراء، حيث تعتبر مستويات المعيشة من بين الأعلى في البلد نتيجة للحد من الفقر وتحسين الهياكل الأساسية. وسيُخصَّص تمويل كبير لمواصلة تنمية المنطقة في السنوات الخمس القادمة. كما أنه يعاد استثمار مواردها الطبيعية لصالحها، بالتشاور مع السكان المحليين، وتجري إدارتها عن طريق ممثليها البرلمانيين والمحليين المنتخبين. ولقد طرح المقترح المغربي بشأن الحكم الذاتي، علاوة على ذلك، بهدف زيادة تعزيز إنجازات المنطقة في المجال الإنمائي.

٢٣ - **السيدة شولتي:** تكلمت بصفتها الشخصية باعتبارها حائزة جائزة سول للسلام فأعربت عن إعجابها بالرئيس الراحل للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وعن تقديرها إلى الأمين العام بان كي- مون لقيامه بزيارة إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، وقالت إنه قد وصف على نحو صحيح الحالة غير المقبولة في الصحراء الغربية بوصفها احتلالا ومأساة إنسانية منسية. وبالنظر إلى الوعود الكاذبة

المتكرِّرة حول الاستفتاء بشأن تقرير المصير، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما هو إنهاء الاحتلال المغربي غير المشروع للصحراء الغربية. وأوضحت أن العواقب المأساوية للوضع الحالي تشمل الفظائع المستمرة المرتكبة بحق الصحراويين الذين يعيشون في الصحراء الغربية؛ وعدم قدرة جيل بأكمله من الشباب الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين على رؤية وطنهم؛ وقيام الجهة المعتدية في النزاع بنهب الموارد الطبيعية التي يملكها الصحراويون. والرسالة المؤسفة التي يجري إبلاغها هي أن الاعتماد على سيادة القانون والثقة الموضوعة في الأمم المتحدة من شأنهما أن يؤديا إلى عواقب من هذا القبيل وأن الغزو والعدوان والعنف هي الوسائل لتحقيق الأهداف. ولذلك، فهي تحثُّ جميع الجهات التي تؤمن بسيادة القانون على الانضمام إلى الدعوة الموجهة إلى المغرب للانسحاب من الصحراء الغربية.

٢٤ - **السيدة فان دير بلانك** (تنسيق الدعم الأوروبي للشعب الصحراوي): أشارت إلى أن الصحراويين يخشون أن يلجأ المغرب، مع زيادة اعتماده على استغلال الموارد الطبيعية للإقليم، إلى وسائل وحشية أكثر من أي وقت مضى من أجل مواصلة احتلاله غير المشروع للصحراء الغربية. وهذه الموارد الكبيرة، بما في ذلك الأسماك والفوسفات، يستغلها بشدة المغرب الذي لم يفعل شيئا في المقابل لتعزيز رفاه الصحراويين وتنميتهم. وقد اعتبر هذا الاستغلال انتهاكا للقانون الدولي، مما دفع إلى إلغاء اتفاق مصائد الأسماك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. كما أن الإعلان الذي صدر لاحقا عن محكمة العدل الأوروبية بأن الصحراء الغربية ليست جزءا من المغرب وبأن المغرب ليست لديه ولاية دولية لإدارتها دفع بالمغرب إلى التهديد بقطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ولقد أظهر المغرب أيضا استياءه من السيد بان كي- مون فطرد أفرادا عاملين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأضافت أن الأمم المتحدة تدين سنويا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحراويين المطالبين بحقهم في تقرير المصير، مع استمرار المغرب بممارسة التخويف والانتقام والقمع من أجل إحكام قبضته على الصحراء الغربية.

٢٥ - **السيدة فرغاني**: تكلمت بصفتها الشخصية فأشارت إلى المطالبة منذ أمد بعيد لشعب الصحراء الغربية الذي بُعثت الحياة في آماله بمعانقة الحرية وفي ثقته في الأمم المتحدة عندما زار الأمين العام بان كي - مون مخيمات اللاجئين الصحراويين والأراضي المحرَّرة في الصحراء الغربية في آذار/مارس ٢٠١٦، ودعا إلى إجراء مفاوضات جادة، دون شروط مسبقة وبحسن نية، من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، ينصُّ على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، وعلى وجه التحديد من خلال تنظيم الاستفتاء الموعود الذي ينتظره الناس في آخر مستعمرة في أفريقيا. وباختصار، فإن الحلَّ الوحيد لإنهاء النزاع وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بحرية هو أن تؤدي الأمم المتحدة مهمتها النبيلة وتستخدم نفوذها وسلطتها لإرساء حقوق الإنسان وحق تقرير المصير لصالح شعب الصحراء الغربية.

٢٦ - **السيد أحمد** (رابطة الطلبة الصحراويين): تكلم بصفته الشخصية باعتباره أحد المقيمين في مخيم السمارة في جنوب غرب الجزائر فقال إنه وسائر الشباب الصحراويين يعيشون في المنفى لمدة طالت أكثر مما ينبغي، وإن من واجب اللجنة أن تكفل لهم، في أفق السنة القادمة، إمكانية تحديد مستقبلهم. وقال إن قصة حياته يمكن أن تعتبر نموذجا. فالعمة التي ربته فرت من الصحراء الغربية إلى السمارة في عام ١٩٧٥، بعد المسيرة الخضراء، بينما واجه عمَّاه في عام ١٩٨٥، أثناء الحرب بين جبهة البوليساريو وقوات الاحتلال المغربية، اختيارا صعبا ما بين متابعة تعليمهما العالي

والانضمام إلى الكفاح العسكري من أجل الحرية. وبعد ترجيحهما الخيار الأخير، قُتل كلاهما بعد وقت قصير، أحدهما بسبب لغم أرضي، بنفس الطريقة التي فقدت بها طفلة في الرابعة من العمر حياتها في الآونة الأخيرة. ودعا اللجنة إلى مساعدة جيله على تحقيق حلم عمته بمستقبل أفضل ووضع حد للاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

٢٧ - **السيد أوبرايان**: تكلم بصفته الشخصية كباحث في جامعة هارفارد وخبير دولي في مجال حقوق الإنسان فقال إن غياب الحرب، كما هو الحال في الصحراء الغربية، لا يضمن وجود السلام. فالصحراويون يعيشون إما تحت القمع الوحشي للاحتلال المغربي وإما في المنفى وفي فقر مدقع في مخيمات اللاجئين الصحراوية في الجزائر. وأضاف أنه يتعين تكليف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على وجه السرعة برصد انتهاكات حقوق الإنسان على غرار جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة بالنظر إلى آلاف الحالات التي وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتش في الصحراء الغربية. وقال أيضا إن جبهة البوليساريو، من جانبها، تسحق منتقديها وتمنع اللاجئين من مغادرة المخيمات. ولا يسعنا أن نلوم الصحراويين الغربيين، المحرومين من الفرص والذين يتعرَّضون لانتهاكات حقوق الإنسان، على غضبهم إزاء نسيان الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العالمية لهم. والوضع الراهن في الصحراء الغربية لا يطاق، وعدد كبير جداً من شبابها يشعرون بتعرُّضهم للخيانة. غير أن توثيق الأمم المتحدة لأعمال العنف يمكن أن يشكل نقطة بداية لوضع حد للإفلات من العقاب والظلم، لأن العدالة ليست شرطا مسبقا للسلام بل هي جوهره.

٢٨ - **السيد بوعاد** (اتحاد الطلبة الصحراويين): قال إنه على الرغم من أن المغرب قضى، قبل بضعة أيام فقط، على حياة طفلة في الرابعة من العمر بواسطة أحد ألغامه الأرضية المزروعة في الصحراء الغربية، فإنه لن يستطيع أبدا أن يقضي على الكفاح من أجل تقرير المصير. وقال إنه عازم، بصفته لاجئا صحراويا في الجزائر، على التكلم بحرية وتبديد الأكاذيب حول المسألة الجوهرية المتمثلة في إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية. وأضاف أنه لا يمكن وصف الوجود المغربي في الصحراء الغربية، بجميع معايير القانون الدولي، إلا بالاحتلال، كما أعلن بالفعل السيد بان كي - مون نفسه. ولقد خرق المغرب وقف إطلاق النار المتفق عليه في عام ١٩٩١ مع جبهة البوليساريو وطرد أفراد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، مما يشكل تهديدا للاستقرار والسلام في المنطقة، وهو الأمر الذي كان ينبغي أن يدفع الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات رادعة. لكن الأمم المتحدة، بدلاً من ذلك، أعربت فقط عن قلقها العميق المعتاد، وهو ما كان بمثابة توجيه رسالة فشل أو عجز من جانبها. وأضاف محذرا أن الشعب الصحراوي، للأسف، يشعر بالتالي أن حمل السلاح هو الطريق الأوحد المتبقي أمامه لينال حريته.

٢٩ - **السيدة امحامد**: تكلمت بصفتها الشخصية كطالبة علوم إنسانية فقالت إنها هي نفسها ترعرعت في مخيمات اللاجئين على أمل العودة إلى وطنها والعيش بكرامة في بلد مستقل، وهو أمل بدأ الآن يتلاشى. فأولا، يبدو أن الجهود المطولة للأمم المتحدة بخصوص الاستفتاء الموعود بشأن تقرير المصير قد توقفت، وثانيا، تؤخر الحكومة المغربية فيما يبدو المفاوضات مع جبهة البوليساريو خدمة لمصالحها. ونظراً للفشل المستمر منذ ٤١ عاما في التوصل إلى حل سلمي، ربما لن يبقى للشباب الصحراويين من سبيل معقول وحيد سوى استئناف الكفاح المسلح. بيد أن المغرب استطاع، بفضل الدعم الذي قدمته بلدان مثل فرنسا، الإفلات من المحاسبة على استغلاله غير القانوني لموارد الصحراء الغربية الطبيعية

وانتهاكه الموثق توثيقاً جيدا لحقوق الشعب الصحراوي. وعلى الأمم المتحدة أن تبرر الأمل والصبر والثقة التي وضعها فيها الصحراويون من خلال الإسراع بإيجاد تسوية للنزاع على الصحراء الغربية وضمان حقهم الأساسي في تقرير المصير ومساءلة الحكومة المغربية على اعتداءاتها.

٣٠ - **السيد مانسو راميريس:** تكلم بصفته الشخصية كطالب ومؤيد للشعب الصحراوي، فقال إن الشعب الصحراوي من بين أكثر الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والتي تفتقر إلى حماية حقوق الإنسان الممنوحة عادة لمواطني أمم العالم ذات السيادة. وستستمر هذه الحالة ما استمر الشعب الصحراوي جزءا من دولة لا تمثله وتمارس عليه الاستبداد وتخضعه للاستعمار. وبالمثل، لا يمكن للعالم أن يدعي الدفاع عن حقوق الإنسان للشعب الصحراوي ما دام يدعم السلطة السياسية للدولة التي احتلت بصورة غير قانونية منطقة واستمرت في الاعتداء على شعبها بهدف تعزيز طموحاتها الاقتصادية والتوسعية. ولن يتحقق مجتمع عادل للشعب الصحراوي إلا من خلال الاعتراف الدولي بسيادته عن طريق استفتاء بشأن تقرير مصيره، والذي يمثل الطريق إلى إحلال السلام وإنهاء النزاع. ومن شأن عدم السماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير أن يشير أيضا إلى فشل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق السلام الدولي وحماية حقوق الإنسان.

٣١ - **السيدة بشير** (النساء الصحراويات في الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تتكلم، بوصفها طالبة صحراوية تبلغ من العمر ٢٥ عاما من مخيمات اللاجئين، بالنيابة عن أبناء شعب الصحراء الغربية الذين لا صوت لهم. فطوال حياتها وشعبها يعاني في مخيمات اللاجئين الصحراوية أو تحت الاحتلال المغربي. ومع أنها كانت محظوظة بما يكفي للدراسة في الخارج، فكلما زادت معرفتها بالقانون الدولي، زاد ببساطة إحباطها وتعاظمت خيبة أملها إزاء فشل الأمم المتحدة في القيام بواجبها. وأضافت أن الشباب يمثلون ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان الصحراويين، لكنهم يواجهون انعدام الفرص والوظائف بعد إكمال تعليمهم، مما يجعلهم يفقدون الأمل ويتساءلون عن قيمة التعليم كوسيلة واقعية لبلوغ هدفهم الجماعي. ويسعى آباؤهم جاهدين حاليا لإقناعهم بجدوى النهج السلمي. وقالت أيضا إن الشباب الصحراويين محبطون وغاضبون إزاء احتمال عدم قدرتهم على ممارسة حقهم في تقرير المصير. فإنكار هذا الحق يقلِّل من مصداقية الأمم المتحدة لدى الشعب الصحراوي وكذلك المجتمع الدولي.

٣٢ - **السيدة آيت – بعلا** (المركز الأورومتوسطي للتعاون والدبلوماسية المواطنة): أشارت إلى التسييس الحالي لمسألة الموارد الطبيعية عقب الإخفاق في تسييس مسألة حقوق الإنسان، فقالت إن الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية الذي سبق وذكره بعض المتكلمين، لم يمنح، بأي شكل من الأشكال، جبهة البوليساريو حقَّ تمثيل أي مجموعة محددة من السكان، علاوة على أنه قضى أن التطبيق الإقليمي للاتفاقات على الصحراء لا يثير أي شكوك من حيث الشرعية الدولية. وأضافت أن أي عيب في هذه الاتفاقات لم يكن له من سبب سوى خطأ في التقييم. وقالت إن المغرب يمتثل بالكامل للمبدأ المنصوص عليه في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالمصالح العليا لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وهو أمر نادر الوجود حيث أن العديد من البلدان المستقلة لا تتمتع، في الواقع، بأي سيادة على مواردها الطبيعية. ولقد خصَّص المغرب علاوة على ذلك، في إطار نهجه المتكامل للتنمية، ميزانية كبيرة لتنمية الصحراء، مع التركيز على القطاعين الاجتماعي والثقافي. وأبرزت أيضا ارتفاع نسبة

الناخبين المسجلة دائماً في الصحراء، وقالت إن ذلك ينبغي أن يكون كافياً في حد ذاته لاعتباره إجراء لتقرير المصير.

٣٣ - **السيدة سلمى** (منظمة الشباب الوطنية الصحراوية ومجموعة اللاعنف بالصحراء الغربية (نوفا)): تذكرت نشأتها في مخيمات اللاجئين، واليوم الذي تلقت فيه والدتها وثيقة تتيح لها التصويت في الاستفتاء الذي اقترحه المغرب، فقالت إن تلك كانت المرة الأولى التي تعي فيها حالتها المؤسفة كلاجئة. وبعد أكثر من ٢٠ عاماً، لا تزال تعيش في الخيمة نفسها ولا تزال تسأل أهلها نفس السؤال: متى سنعود إلى ديارنا؟ ووصفت أنشطة منظماتها في المخيمات، حيث يتجمع شباب صحراويون حاصلون على درجة عالية من التعليم كل عطلة نهاية أسبوع للحديث عن المستقبل وحقوق الإنسان وقضايا أخرى. ولقد انتظر الشباب الصحراويون بلا جدوى وتزايد إحباطهم وغضبهم من أن العنف دائما ما يثير رد فعل دولي، على نقيض مظاهراتهم السلمية التي تذهب أدراج الرياح. وقد دعت كل الذين يرغبون في ذلك إلى زيارة المخيمات لكي يروا بأنفسهم الثمن الحقيقي الذي دفعه الشعب الصحراوي خلال ٤٠ عاما من الانتظار السلمي.

٣٤ - **السيد باكايوكو**: تكلم بصفته الشخصية كمدرس من كوت ديفوار، فقال إن قضية الصحراء الغربية لم تكن قضية إنهاء استعمار إلا في فترة الاحتلال الإسباني، وهي الفترة التي لم يطالب خلالها أي كيان آخر غير المغرب بالسيادة عليها، علاوة على أن الجماعات الصحراوية سبق وبايعت عدة ملوك مغاربة. واستطرد قائلا إن جميع الصحراويين تقريبا يعيشون بحرية في الأقاليم المغربية باستثناء أقلية تعيش في مخيمات اللاجئين في تندوف في الجزائر. ويتلقى الأطفال الصحراويين تعليمهم جنبا إلى جنب مع الأطفال المغاربة وتنمية المناطق الصحراوية كانت دائماً تمثل حجر زاوية السياسات التي انتهجتها الحكومات المغربية المتعاقبة. وقال إن العديد من الأعضاء المؤسسين لجبهة البوليساريو، علاوة على سكان المخيمات في تندوف، يفكرون بالفعل بالعودة إلى المغرب وأداء دورهم في تنميته المتناسقة. وأضاف أن قضية الصحراء الغربية مجرد قضية جغرافية - استراتيجية، ولذلك ينبغي دعم المغرب في ما يبذله من جهود رامية إلى تحقيق تمكين الأقاليم. واقتراح المغرب المتعلق بالحكم الذاتي، الذي يتسم بالجدية والمصداقية، يبدو أنه يشكل أساسا واقعيا وواعدا لإيجاد حل سياسي للنزاع الطويل الأمد على الصحراء الغربية.

٣٥ - **السيد أندجيمبي**: تكلم بصفته الشخصية كعضو في مجلس الشيوخ الغابوني ومواطن أفريقي حر، فقال إن العديد من الأفارقة يعترفون بالطابع الأفريقي للمغرب الذي يرتبط بشكل واضح بانتمائه الجغرافي وتاريخه وثقافته. وعلاوة على ذلك، فقد ساهم المغرب في تنمية القارة من خلال وجوده الاقتصادي المتنامي، بينما أظهرت الجماهير الأفريقية اهتماما كبيرا بالجهود التي يبذلها المغرب لاستعادة سلامته الإقليمية وتوطيد وحدته. وأضاف أنه في ضوء الفشل المتكرِّر لجميع مقترحات الأمم المتحدة لإيجاد تسوية لمسألة الصحراء الغربية الحساسة، بما في ذلك الاستفتاء على تقرير المصير، واصل مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٢ الدعوة إلى وضع حد للجمود بين طرفي النزاع وإلى إحراز تقدم في اتجاه إيجاد حل سياسي توافقي. ومن الناحية الواقعية، يكمن ذلك الحل في اقتراح المغرب بشأن الحكم الذاتي، ولذلك وجب اتخاذه أساسا للمفاوضات المقبلة لإنهاء نزاع طال أمده بالفعل أكثر مما ينبغي.

٣٦ - **السيدة ترافييسو داريـاس**: (الرابطة الكنارية للحقوقيين المناصرين للسلام وحقوق الإنسان): تكلمت عن الأعمال التي تقوم بها منظمتها في الصحراء الغربية منذ

عام ٢٠٠٢ بصفتها مراقبة قانونية، فقالت إنها تشمل حضور المحاكمات غير القانونية التي تخص صحراويين، وإجراء مقابلات مع ضحايا الألغام الأرضية، وجمعيات حقوق الإنسان التي لا يعترف بها المغرب، إلى جانب أسر الأشخاص المختفين. وأدانت مرة أخرى أمام اللجنة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي يعاني منها الشعب الصحراوي، والتي تشمل الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والمحاكمات خارج نطاق القضاء، وحالات الوفاة داخل السجن وعمليات الدفن السرية، التي تمثل جميعها جرائم حرب. وأضافت أن الرابطة تدين كذلك قمع الشعب الصحراوي والسعي إلى محوه ومحو هويته. وقد أكدت هذه الأحداث، مقرونة بطرد أفراد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية واحتجاز مراقبين لحقوق الإنسان، تحدي المغرب للقانون الدولي، وعدم إخضاعه للمحاسبة، في ظل التزام الدول الصمت من أجل حماية مصالحها الخاصة. ورأت أنه ينبغي لإسبانيا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة بحكم القانون، أن تشجع تسوية النزاع من أجل وضع حد للاحتلال غير الشرعي للصحراء الغربية وانتهاك حقوق الإنسان، الذي ينبغي تكليف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كذلك برصده.

٣٧ - **السيدة كوباس أرماس** (الرابطة الدولية للحقوقيين من أجل الصحراء الغربية): أشارت، في معرض التذكير بالإطار القانوني الذي يحكم مسألة تقرير المصير للشعب الصحراوي، إلى أن إسبانيا لا تزال الدولة القائمة بالإدارة بحكم القانون في الصحراء الغربية. وفيما يتعلق بالمغرب، قالت إن محكمة العدل الأوروبية أثبتت عدم اختصاصه كدولة قائمة بالإدارة بحكم الواقع في تأكيدها، ضمن جملة أمور، أن الصحراء الغربية ليست جزءا من المغرب. وعلاوة على ذلك، منع المغرب الأمين العام بان كي - مون من زيارة منطقة الصحراء؛ وطرد عاملين أجانب في المجال الإنساني، بما في ذلك أفراد في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ واحتجز وطرد بشكل تعسفي محامين دوليين، وهي واحدة منهم، كانوا يعملون لمساعدة السجناء الذين خضعوا لمحاكمة عسكرية. وأضافت أن المغرب يواصل تحدي القانون الدولي من خلال احتلاله غير الشرعي للصحراء الغربية منذ أكثر من ٤٠ عاماً، ولكن المجتمع الدولي لم يحرِّك ساكنا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن، وذلك من خلال العمل على إرجاع الشرعية إلى الصحراء الغربية، واحترام حقوق الإنسان للشعب الصحراوي. وينبغي لإسبانيا أيضا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة بحكم القانون، أن تشارك في تنفيذ الإجلاء النهائي للاستعمار في الإقليم.

٣٨ - **السيدة سيباستيان غارسيا**: تكلمت بصفتها الشخصية فأعربت عن أسفها لوضع الصحراويين الذين يعيشون في الصحراء الغربية، وأولئك المحتجزين في السجون المغربية، بما في ذلك على إثر محاكمات غير قانونية، وفي إطار محاكم عسكرية أصدرت بحقهم عقوبات قاسية، من بينها عقوبة السجن المؤبد. بيد أنه أُثبت قانونا، منذ عام ٢٠٠٢، أن المغرب ليس له اختصاص قضائي في إقليم لا يعتبر مغربيا بموجب القانون الدولي. وقالت إن كل هذه المحاكمات، إذن، لاغية وباطلة، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي صورة أخرى من صور الظلم، قالت إن السجناء السياسيين الصحراويين نُقلوا دون إشعار إلى سجون تقع بعيداً عن وطنهم. وأضافت أنه يتعين السماح للصحراويين بممارسة حقهم في تقرير المصير، كما هو مخوَّل لهم بموجب القانون الدولي، وأنه ينبغي للمغرب أن يحرِّر جميع الصحراويين المعتقلين بصورة غير قانونية. وأشارت إلى أن السلطات الإسبانية منحت أحد السجناء الصحراويين المحكوم عليهم بالإعدام صفة لاجئ، واختتمت كلمتها

بالتذكير أنه من الضروري العمل من أجل تحقيق السلام وليس الاقتصار فقط على الحديث عنه والإيمان به.

٣٩ - **السيد موريرا آرياس** (رابطة السلام في الصحراء الغربية): قال إن السلام حقٌّ من حقوق الإنسان التي تستحق حماية الأمم المتحدة وأنه لا يعني غياب الحرب وحسب، بل أيضا حياة يومية خالية من الإرهاب والكراهية والجشع. ومنذ أكثر من ٤٠ عاماً، كان السلام الضحية الأولى لاحتلال المغرب للصحراء الغربية، ضاربا عرض الحائط بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إساءة معاملة الشعب الصحراوي واضطهاده، معتبرا أن أبناءه غير متساوين مع المغاربة وأقل جدارة منهم بالحياة. وكانت الممارسات التي انتهجها المغرب، علاوة على تحديها للأمم المتحدة ولاتفاقيات جنيف والمستعمرات السابقة خاصة، بادية في آثار الكرب والألم واليأس المحفورة في وجوه الصحراويين المقيمين في المنفى. والمغرب يخرِّب علاقات الصداقة التي تربط بين الصحراء الغربية وبلدان أخرى نظرا لما يمارسه من فساد وابتزاز. ولذلك، دعا السيد آرياس إلى بذل جهود جادة لإنهاء احتلال الصحراء الغربية الذي لم يجلب سوى الدمار والبؤس إلى أرض تعاني أصلا من الحرمان بما يكفي بحكم ظروفها البيئية الصعبة.

٤٠ - **السيد ماء العينين** (مدير تكنولوجيا المعلومات، رابطة الصحراويين في الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحياة في البلدان التي يتمتع فيها المواطنون بحرية التعبير والمساواة والسلام تعتبر في كثير من الأحيان أمرا مسلما به. ولقد أدرك ذلك خلال زيارات العودة إلى وطنه المغرب حيث تعد انتهاكات حقوق الإنسان والمراقبة المستمرة من بين عوامل الحياة اليومية التي تمنع أفراد مثله من العودة للعيش هناك بصفة دائمة. وأوضح أن الحكومة المغربية كرست أموالا طائلة لترويج صورة زائفة للصحراء الغربية والتقدم المحرز في تنميتها. وهي تحجب مواقع التواصل الاجتماعي التي تتناول هذا الموضوع وتعاقب كل من يعرب عن تأييده للصحراء الغربية على شبكة الإنترنت. وعلى مستوى الأمم المتحدة، فالكلام عن هذه المسألة كثير ولكن العمل قليل. ولذلك، تأخر التغيير عن موعده.

٤١ - **السيدة لغزال:** تكلمت بصفتها الشخصية بوصفها صحراوية فقالت إن البنى التحتية في المنطقة قد تحسنت بشكل إيجابي خلال السنوات الأربعين الماضية بسبب المبالغ المخصصة سنويا لتنمية المنطقة، التي تتجاوز بكثير المبالغ المحصلة من الاستغلال الجزئي للموارد الطبيعية للمنطقة. وبالتالي، فإن مؤشر التنمية البشرية في الأقاليم الجنوبية، حيث يتولى السكان المحليون أيضا شؤونهم ومؤسساتهم الخاصة، أعلى من المعدل الوطني. ومن شأن خطة الجهوية المتقدمة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٥، بفضل تمويلها السخي، زيادة تعزيز تنمية تلك الأقاليم تماشيا مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية التي حدَّدها السكان المحليون. ولا يمكن تحقيق الاستثمارات المقررة في إطار هذه الخطة بواسطة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية للمنطقة، وبالتالي فإن الأقلية التي تعارض الوحدة الترابية تناقض حججها بنفسها من خلال مطالبة المغرب بعدم استغلال تلك الموارد ودعوته في الوقت نفسه إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان وإعمال حقهم في استغلال مواردهم على وجه السرعة. والواقع هو أنه لا يمكن للسكان التصرف في تلك الموارد والاستفادة منها إلا إذا جرى استغلالها ومراقبتها على نحو سليم عن طريق الآليات التي وضعها المغرب بالفعل لهذا الغرض الصريح.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٦:٥٥ واستؤنفت الساعة ١٧:٠٠.

٤٢ - **السيد الخطاط**: تكلم بصفته الشخصية باعتباره رئيساً لمجلس جهة الداخلة/وادي الذهب فقال إن العملية الفريدة التي ينتهجها المغرب منذ أمد طويل لإرساء الديمقراطية يجري تعزيزها الآن بالجهوية المتقدمة، التي تشكل جزءا رئيسيا من النهج المتبع في الإصلاح الهيكلي والتنمية، مع الاعتراف بالمجالس الجهوية المنتخبة كمكون أساسي للوحدة الوطنية. فالانتخابات المحلية والجهوية التي أجريت في عام ٢٠١٥ أتاحت النهوض بعملية الجهوية المتقدمة التي تأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية في الأقاليم الجنوبية وتمثل شكلا من أشكال الحكم الذاتي ضمن إطار سيادة المغرب. كما تمثل هذه العملية الحل السياسي الوحيد للنزاع. وقال إنه أمضى وقتا مع جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف قبل العودة إلى المغرب، حيث يترأس الآن مجلسا جهويا هاما. وعند عودته، أُعجب بالتزام الصحراويين بالسلامة الإقليمية للمغرب وبالمشاركة في المؤسسات الوطنية عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا. ولقد خصَّص المغرب مبالغ هائلة للجهوية المتقدمة التي قال إنها ستساعد على الانتقال إلى تقرير المصير تحت السيادة المغربية.

٤٣ - **السيد البخاري** (جبهة البوليساريو): قال إنه من غير الضروري أن يرد على الاتهامات الباطلة الموجهة ضد جبهة البوليساريو، لا سيما وأنه مستعد لمواصلة مناقشة تلك المسائل مع اللجنة. وفي هذه الأثناء، لا تزال حالة الجمود قائمة في الصحراء الغربية منذ حوالي ٤٠ عاما. ثانيا، اعترفت محكمة العدل الدولية بأن هذه الحالة من حالات إنهاء الاستعمار وأكدت أن الوجود المغربي في الصحراء الغربية احتلال غير شرعي يجب أن ينتهي. ثالثا، لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير والاستقلال. رابعا، يجب أن تشارك جبهة البوليساريو في جميع مفاوضات السلام باسم هذا الشعب الذي فقد العديد من أبنائه حياتهم. خامسا، هناك خارطة طريق لإجراء هذه المفاوضات ومناقشة طرائق إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. سادسا، لقد شنَّ المغرب حربا قاسية لمدة سنوات استخدم فيها الفوسفور الأبيض وغيره من الأسلحة المروِّعة ضد شعب الصحراء الغربية. وفي ظلّ هذه الظروف الصعبة، لم يتسن التوصل إلى أي اتفاق. ولقد أشار الأمين العام لجبهة البوليساريو إلى أن الاستفتاء لم يعد خيارا، في حين أعرب المغرب عن شكوكه إزاء قدرته على ''الفوز''، كما طرد العنصر المدني في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ردا على ملاحظة أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة. وبتكلفة باهظة لجميع الجهات المعنية، تم تحديد حل المشكلة بالفعل. والخطوة التالية هي البت في كيفية المضي قدما.

٤٤ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): أشارت إلى أن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وطلبت مزيدا من المعلومات عن عملية الاستفتاء التي أذنت بها الأمم المتحدة بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية؛ وأنشطة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريستوفر روس؛ والمشاريع العامة التي تنفذها الحكومة المغربية في منطقة كركرات.

٤٥ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): طلب معلومات عن الحالة السياسية في الصحراء الغربية في ضوء طرد أفراد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، آخذا في الاعتبار قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١)، لا سيما فيما يتعلق بالاستفتاء على تقرير المصير. ومع مراعاة احتياجات الشعب الصحراوي ومصالحه، سأل عما إذا كان يمكن للجنة الخاصة إيفاد بعثة إلى الصحراء الغربية من أجل الحصول على رأي محايد وموضوعي عن تلك الحالة. وطلب أيضا توضيحات بشأن

دور قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالتراع، وبخاصة القرار ٣٧/٣٤.

٤٦ - **السيد مغوبوزي** (جنوب أفريقيا): أشار إلى محاولة المغرب الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي من جديد بعد غياب دام ٣٢ عاما، فسأل السيد البخاري عما إذا كان يعتقد أن المغرب سيكون مستعدا لقبول جميع الأحكام الواردة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

٤٧ - **السيد بصديق** (الجزائر): تساءل عما إذا كان وصف بعض مقدِّمي الالتماسات لبعض مخيمات تندوف بأنها ''سجن'' يمكن أن يكون وصفا دقيقا، واضعا في الاعتبار وجود العديد من الجهات المعنية في تلك المخيمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات غير حكومية مختلفة، والزيارات التي قامت بها هيئات حقوق الإنسان بل الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذه المخيمات. وتساءل كذلك عن مستقبل الصحراء الغربية في ضوء مركزها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي والادعاءات التي تفيد بأنها جزء من البلد الذي يحتلها.

٤٨ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): طلبت توضيحا بشأن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في تندوف. وسألت أيضا عما إذا كانت خطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب والتي تحظى بتأييد واسع النطاق مقبولة لدى شعب الصحراء الغربية.

٤٩ - **السيد البخاري** (جبهة البوليساريو): رد على الأسئلة المطروحة فقال إن عملية الاستفتاء قد تعثرت بسبب موقف الحكومة المغربية التي قدمت عرضا غير مقبول يتنافى مع القانون الدولي. فالمغرب مصمِّم على تدمير عملية السلام، كما يتبين ذلك من آخر الإجراءات التي اتخذها، وأعرب عن الأمل في أن مجلس الأمن، الذي لم يتخذ بعد الخطوات اللازمة لتنظيم الاستفتاء، سيتخذ إجراءات من أجل إنهاء التراع. وباختصار، فإن المغرب قد تراجع عن موافقته على إجراء الاستفتاء في حدود المعايير المحددة في قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) وهو سبب المشكلة بالفعل.

٥٠ - وقال إنه يوافق على أن اللجنة الخاصة قد تأخرت في إيفاد بعثة إلى الصحراء الغربية، لأنها لم تقم بزيارة الإقليم منذ عام ١٩٧٥ وينبغي في الواقع أن تمارس حقها في جمع معلومات مباشرة في الميدان. وأوضح أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القراران ٣٧/٣٤ و ١٩/٣٥، تضفي الشرعية على مركز جبهة البوليساريو كممثل لشعب الصحراء الغربية، بمعنى أن لجبهة البوليساريو حق المشاركة في جميع الجهود الرامية إلى حلِّ التراع. أما فيما يتعلق بالميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فسيُضطر المغرب إلى قبول جميع أحكامه، بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الميثاق، التي تقتضي من المغرب احترام حدود عام ١٩٥٦ والانسحاب من الصحراء الغربية. ولقد تم تغيير تلك الحدود في مرات عديدة منذ ذلك الوقت، ولا ينبغي، في رأيه، قبول عضوية بلد انتهك عددا كبيرا من الاتفاقات في الاتحاد الأفريقي.

٥١ - وفيما يتعلق بمخيمات اللاجئين في تندوف، قال إنه على الرغم من التصريحات الاستفزازية العديدة التي أدلي بها أثناء الاستماع إلى مقدِّمي الالتماسات، تعمل الهيئات التي أشار إليها الممثل الجزائري في المخيمات فعلا وبشفافية كاملة. وإضافة إلى ذلك، دعت جبهة البوليساريو الأمم المتحدة إلى إنشاء مكتب في المخيمات من أجل رصد حالة حقوق الإنسان، وهذه فكرة يؤيدها وفد الولايات المتحدة الذي اقترح تكليف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بأداء هذه المهمة.

٥٢ - وانتقل إلى أنشطة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية فقال إنه على اتصال مستمر مع المبعوث

الشخصي الذي ينتظر منذ عدة شهور، دون جدوى، موافقة المغرب على جولة خامسة من المفاوضات. وأضاف أن المغرب ما برح يعوِّق التقدم في هذا الصدد بمعارضة المفاوضات المباشرة، في جملة أمور. وقال إن التوترات قد تأججت بسرعة أيضا من جراء المشاكل الحالية في كركرات.

٥٣ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا)، استأنفت المناقشة العامة فقالت إن إنهاء الاستعمار الذي يؤدي إلى تقرير مصير العديد من الشعوب واستقلالها في جميع أنحاء العالم يُعدُّ من الإنجازات الإيجابية للأمم المتحدة، ولكن لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. بيد أن هناك شعوبا أخرى في أقاليم غير موصوفة بهذه العبارة التخفيفية تعيش أيضا في ظروف مماثلة أو أسوأ، كما هو الحال في فلسطين التي يحرم شعبها من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس منذ أكثر من نصف عقد من الزمن.

٥٤ - وأضافت أن حكومتها تدافع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وتؤكد من جديد تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها، من شأنه أيضا تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأوضحت أن حكومتها تكرر التأكيد أيضا على دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ورأت أنه يجب إيجاد حل سلمي عادل ونهائي لهذا النزاع على وجه السرعة، لأسباب منها تجنب عسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي، وهي منطقة سلام معلنة، الأمر الذي سيكون له عواقب سلبية على المنطقة.

٥٥ - وفي حالة بورتوريكو، قالت إن تدخل الولايات المتحدة استمرَّ أكثر من قرن وأسفر عن عدة قرارات ومقررات تعيد تأكيد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وحثت الولايات المتحدة مرة أخرى على الاضطلاع بمسؤوليتها عن تسريع العملية لهذا الغرض، وأشارت إلى أن الحالة الاستعمارية الحقيقية في بورتوريكو يؤكدها قانون جديد في الولايات المتحدة يقيِّد سيطرة حكومة بورتوريكو على ميزانيتها وشؤونها المالية الخاصة، وكذلك التأكيدات المتكررة الصادرة عن المدعي العام للولايات المتحدة بأن بورتوريكو ما زالت تحت سيادة الولايات المتحدة وخاضعة لسلطات كونغرس الولايات المتحدة. ولقد أعلن رسميا رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من جانبهم، الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، في حين كررت حركة عدم الانحياز مؤخرا الإعراب عن دعمها لجهود تقرير المصير في بورتوريكو. ودعت إلى الإفراج، لأسباب إنسانية، عن أوسكار لوبيز ريفيرا الذي أقرت اللجنة الخاصة بأنه يحتجز ظلما منذ فترة طويلة في الولايات المتحدة فيما يتصل بالنضال من أجل حرية بورتوريكو.

٥٦ - وأضافت أن كوبا قد تقاسمت مواردها مع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بطرق منها تعليم بعض منهم في مدارسها وجامعاتها في إطار الجهود التي تبذلها تضامنا مع الشعوب الأخرى على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تخضع له. وناشدت البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها من أجل تعزيز الرفاه الجماعي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في تلك الأقاليم، وأكدت من جديد التزام كوبا الراسخ بالقضاء على الاستعمار، وهو الهدف الذي يجب أن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيقه.

٥٧ - تولى الرئاسة السيد بولز (بلجيكا).

٥٨ - **السيد رسول** (العراق): قال إن لجميع الشعوب الحق التمتع باستقلالها وسيادتها على أراضيها ومواردها الطبيعية، وحقها في تقرير مصيرها. وإخضاعها لاستعباد وسيطرة الأجنبي يشكل إنكارا لحقوق الإنسان، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق مبادئ السلام العالمي. ورأى أن الاستعمار يعيق تطبيق القانون الدولي، كما يعيق التقدم والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب المعنية.

٥٩ - وفي حين أن العديد من الأقاليم قد نالت حريتها واستقلالها في السنوات الأخيرة، يجب أيضا منح الاستقلال للأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ أكثر من ستة عقود. ودعا جميع الدول إلى تأييد إقامة الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧. وأضاف أن تعاون الدول القائمة بإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع الأمم المتحدة أمر ضروري لضمان الانتقال السلمي إلى مرحلة الاستقلال ومنح السيادة الكاملة. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم معلومات إحصائية وغير ذلك من المعلومات الخاصة بالأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والتطورات السياسية والدستورية في تلك الأقاليم.

٦٠ - **السيد تاولا** (نيوزيلندا): سلَّط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها توكيلاو بسبب عزلتها الجغرافية وقلة سكانها فقال إن نيوزيلندا تعمل على نحو وثيق مع قيادة توكيلاو وشعبها في علاقة دستورية تقوم على الشراكة وتركز على كفالة حصول جميع التوكيلاويين، باعتبارهم مواطنين في نيوزيلندا، على الخدمات الأساسية الملائمة. ولتحقيق ذلك، لا بد من حوار ودعم كبير للميزانية وتدابير فعالة لتحسين حياتهم. ومن التطورات الإيجابية الأخيرة بدء تشغيل عبَّارة جديدة مخصَّصة للجزيرة، بتمويل من نيوزيلندا، تستوفي تماما معايير السلامة الدولية، من شأنها تلبية احتياجات توكيلاو في مجال النقل وتحسين ربطها بمنطقة المحيط الهادئ والعالم الخارجي. وتعاقدت نيوزيلندا أيضا مع أخصائيين في مجال التعليم على توفير المساعدة الطويلة الأجل إلى توكيلاو عن طريق تدريب المعلِّمين ومديري المدارس في مواقعهم، مما أتاح تعزيز القيادة المدرسية وتحسين الممارسات التعليمية، ونتائج التعلم.

٦١ - وأضاف أن نيوزيلندا لا تزال أكبر جهة مقدِّمة للمساعدة الإنمائية إلى توكيلاو، وتعمل معها أيضا على تحقيق أكبر قدر من إيرادات الموارد الخاصة للجزيرة، لا سيما عن طريق إصلاح إدارة مصائد الأسماك. ولقد قدمت الدعم لتوكيلاو في تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال تغير المناخ الذي تتعرَّض له الجزيرة بشكل خاص؛ وتتوقع أن تعمل على المساعدة في وضع خطط لتدابير التكيف بالنسبة لتوكيلاو؛ وهي تتشاور مع توكيلاو بشأن تصديقها الخاص على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما تقدم نيوزيلندا المساعدة التقنية لتمكين توكيلاو من رسم استراتيجيتها للاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضع مواصفات لخدمات الهاتف المحمول، وبناء القدرات في مجال الإدارة المالية العامة.

٦٢ - وأضاف أن عملية تقرير المصير لا تزال معلقة في توكيلاو بعد فشل الاستفتاءين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بشأن هذا الموضوع. لذا، ستواصل نيوزيلندا، لدى تقديم الدعم إلى الجزيرة، الاسترشاد بتوكيلاو نفسها وهي تتجه نحو المستقبل الذي تختاره. وتقدِّر نيوزيلندا ارتباطها الوثيق بتوكيلاو، وهي مصممة على دعم هذه المجتمعات المحلية النائية لمواطني نيوزيلندا.

٦٣ - استأنف السيد دروبنياك رئاسة الجلسة.

٦٤ - **السيد نغوين دوان مينه** (فييت نام): قال إن دعم وفد بلده لعمل اللجنة الخاصة نابع من الأهمية الكبرى التي يوليها للهدف العالمي المتمثل في إنهاء الاستعمار وممارسة الشعوب الخاضعة للاستعمار والهيمنة الأجنبية لحقّها المشروع في تقرير المصير، وهما أمران أساسيان للحد من النزاعات وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتؤيد فييت نام تماما عملية إنهاء الاستعمار التي تسعى إليها الأمم المتحدة، والتي لا تزال غير مكتملة للأسف، على الرغم من إنجازات اللجنة الخاصة. ولذلك، قال إنه يدعو إلى زيادة التعاون، بما في ذلك التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بهدف التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦٥ - وأردف قائلا إن عمليات الحوار بين تلك الأقاليم والدول القائمة بإدارتها قد أحرز تقدما جديرا بالترحيب مؤخرا ولكن ينبغي مع ذلك المضي فيها بطريقة بناءة وأكثر فعالية. وللأمم المتحدة دور في ضمان مراعاة المصالح المشروعة للشعوب المعنية في الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تضطلع بها الدول القائمة بالإدارة، وتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومساعدتها في ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، حتى تحصل على الاستقلال تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وأكد من جديد التزام وفده بالتعاون في هذا المسعى.

٦٦ - **السيدة موينغيرا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إنه من المؤسف أن يكون التقدم المحرز في إلغاء بند الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جدول أعمال اللجنة بطيئا ومؤلما. ولذلك يواصل بلدها تأييده الكامل للشعوب التي ترزح تحت الحكم الاستعماري في سعيها إلى ممارسة حقها في تقرير مصيرها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وتابعت تقول إنها إذ تؤكد من جديد تلك القرارات وتشير إلى أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار لا يزال جاريا، فإنها تدعو جميع الدول القائمة بالإدارة إلى تمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال، في أقرب فرصة ممكنة.

٦٧ - وأضافت أنها إذ تعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تسوية مسألة الصحراء الغربية، فإنها تحث الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات جادة تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دون شروط مسبقة وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم يقبله الطرفان. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تكثيف الجهود من أجل تنظيم استفتاء، مع اضطلاع مجلس الأمن بدور يتسم بالموضوعية وعدم التحيز في المسألة وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية نهائية. وأكدت من جديد دعم تترانيا لجميع الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري في السعي إلى ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال.

٦٨ - **السيد بوا - كامون** (كوت ديفوار): دعا طرفي النزاع في الصحراء الغربية إلى مواصلة بذل جهودهما، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من أجل التوصل إلى حلّ سياسي عادل دائم يرضى به الطرفان. وحث الأمم المتحدة كذلك على مواصلة بذل جهودها الخاصة من أجل تعزيز نجاح مفاوضات السلام، وقال إن الخيار السياسي الذي يأخذ في الاعتبار مصالح شعوب المنطقة هو الخيار الذي يبدو أنه يوفر السبيل الوحيد للمضي قدما صوب إيجاد حل للخلاف. فالوضع الراهن غير مقبول ولا يستفيد منه أي من الطرفين اللذين ينبغي، بناء عليه، أن يتحليا بالواقعية وأن

يبديا روحا توفيقية عن طريق مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦).

٦٩ - واستطرد مثنيا على الجهود التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية، وكرر تأكيد تأييده القوي للاقتراح المغربي بشأن الحكم الذاتي ورحَّب بمسعى البلد للانضمام إلى الاتحاد الأفريقي. وأوضح أن من شأن التوصل إلى حل سياسي للنزاع وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وذلك على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وأكد من جديد تأييده لهذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز الثقة.

٧٠ - **السيد تان - باو** (غيانا): أشار إلى أن أكثر من ٨٠ مستعمرة سابقة، بما فيها غيانا، منحت الاستقلال منذ عام ١٩٤٥، تسليما بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير المكرَّس في مختلف صكوك الأمم المتحدة وغيرها من الصكوك. ومع ذلك، لا يزال زهاء مليونين من الناس في جميع أنحاء العالم غير قادرين على ممارسة هذا الحق، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز استمرار الحوار بين الدول القائمة بالإدارة وما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي واللجنة الخاصة والشعوب المستعمرة نفسها، بهدف المضي قدما بالعمليات الجارية لإنهاء الاستعمار. فالاستعمار يحرم الشعوب المستعمرة من حقها في السعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر إهانة لكرامة الإنسان وقدره، وله تداعيات وخيمة على المجتمع الدولي، ويشكل ظلما شديدا. ولذا ينبغي أن يثير استمرار وجود ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي اهتمام جميع الدول الأعضاء وأن يعجِّل بتجديد التزامها بكفالة أن تمارس شعوب تلك الأقاليم نفس الحقوق التي تتمتع بها شعوب أخرى في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالمساواة وتقرير المصير.

٧١ - وأضاف أن حكومة بلده ترحِّب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية وتؤيدها لإيجاد حل دائم سلمي يرضى به الطرفان ويتيح لسكان آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي متبق في أفريقيا ممارسة حقهم المعترف به منذ أمد بعيد في تقرير المصير والاستقلال. وقال إن حكومة بلده تدعو الأطراف المعنية إلى أن تشارك مشاركة بناءة بغية تحقيق تقدم قابل للقياس في هذا الصدد بروح من الاحترام المتبادل والامتثال للأحكام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار. وتابع يقول إن حكومة بلده تحثُّ أيضا الدول الأعضاء من المناطق الأخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث لا يزال الاستعمار قائما، إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو إنهائه. واختتم بالقول إن العبء، بصورة أعم، يقع على جميع الدول الأعضاء حتى تبذل قصارى جهدها لضمان ألا ينتهي العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار في عام ٢٠٢٠ دون تحقيق إنجازات قابلة للقياس في السعي لإنهاء الاستعمار بجميع مظاهره في جميع أنحاء العالم. وتتعهد حكومة غيانا بتقديم دعمها الكامل لبلوغ هذا الهدف.

٧٢ - **السيد هلال** (المغرب): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ممثل فنزويلا أدلى، في جلسة سابقة، بملاحظات غير ملائمة فيما يتصل بالصحراء الغربية تستدعي التوضيح. فأولا، خلط الممثل بين مبدأي تقرير المصير والاستقلال. فلا توجد صلة بينهما في ميثاق الأمم المتحدة الذي يتناول مسألة تقرير المصير في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر. وفي هذا الصدد، استشهد بالمادة ٧٣ (ب) من الميثاق التي يرد فيها أن الشعوب المعنية يجب أن تُعان على ”إنماء نظمها السياسية نموا مطردا، وفقا للظروف الخاصة

لكل إقليم وشعوبه، بمراحل تقدمها المختلفة''. وأضاف أيضا أن الجمعية العامة حدَّدت، في قراريها ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥)، أربعة خيارات متساوية ومنفصلة فيما يتعلق بتقرير المصير، وهي تحديدا الاستقلال، والارتباط، والاندماج، واكتساب أي مركز سياسي آخر يُحدَّد بحرية، دون الإشارة إلى الآليات الكفيلة بتحقيق أي منها.

٧٣ - ثانيا، في معرض الحديث عن موقف الاتحاد الأفريقي بشأن الصحراء الغربية، تجاهل ممثل فنزويلا الطلب الذي تقدم به رسميا ٢٨ رئيسا من رؤساء الدول الأفريقية لتعليق عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الصورية في الاتحاد الأفريقي. وتتراجع الآن العديد من البلدان، وآخرها جامايكا وزامبيا، عن اعترافها بذلك الكيان، بعد أن تبيَّن لها زيفه، وسيقتفي بلا ريب المزيد من البلدان أثرها.

٧٤ - ثالثا، يعني ممثل فنزويلا، في إشارته إلى ممثلي الشعب الصحراوي، أولئك الذين نصَّبوا أنفسهم ممثلين للسكان الصحراويين منذ أكثر من ٤٠ سنة خلت، دون الخضوع لأي عملية ديمقراطية. بيد أن الممثلين الحقيقيين للسكان الصحراويين هم أولئك الذين انتخبوا ديمقراطيا في الانتخابات الإقليمية التي جرت في المغرب في عام ٢٠١٥، لإدارة شؤون الإقليمين المعنيين بحرية. وفي الواقع، تشكل مشاركة السكان الصحراويين في جميع الانتخابات المغربية، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الوشيكة، في حد ذاتها ممارسة لتقرير المصير.

٧٥ - رابعا، يسرت أيضا عملية تطهير منطقة كركرات في الصحراء المغربية قمع الإتجار في المخدرات والأشكال الأخرى المتفشية من عمليات الإتجار غير المشروع في تلك المنطقة، مما أتاح بالتالي استئناف الدوريات الجوية والبرية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والتي توقفت لأسباب أمنية. بيد أنه ليس من المستغرب أن يعرب أحد مواطني بلد سيئ الصيت في جميع صحف العالم باعتباره مركزا رئيسيا للإتجار الدولي بالمخدرات عن عدم الارتياح لعملية التطهير تلك.

٧٦ - وأخيرا، فيما يتعلق بالوصف المقذع الذي نعت به ممثل فنزويلا الصحراء الغربية بكونها آخر مستعمرة في أفريقيا، فإن الحقيقة هي أن المغرب قد استعاد الصحراء التي كانت ترزح تحت الاحتلال الإسباني، في حين قد تصبح فنزويلا أول مستعمر في القرن الحادي والعشرين، بادعاء أن لها مطالب إقليمية في أحد البلدان المجاورة، وهو بلد مستقل ودولة عضو في الأمم المتحدة تثير مواردها الطبيعية مطامعها. وعلاوة على ذلك، لا أسباب مشروعة لفنزويلا، بوصفها آخر ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية، تبيح لها انتقاد المغرب أو استعادته للصحراء الغربية حيث يتمتع السكان الصحراويون بحقوقهم بشكل كامل وبحرية، دون خوف أو تدخل. ولا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن فنزويلا، حيث يُختطف الزعماء السياسيون ويُسجنون ويُعذَّبون، ويُقتل المحتجون الأبرياء في شوارع العاصمة، ويعاني السكان من نقص الغذاء والدواء، ولا يسعفهم من الجوع والمرض إلا المساعدات التي تقدِّمها السلطات الكولومبية.

٧٧ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أثار نقطة نظام فقال إنه لا يرغب في مناقشة الخلافات الثنائية أو الادعاءات الكاذبة أو المعاملة التعسفية التي يعامل بها المغرب شعب الصحراء الغربية. والواقع أنه ينبغي ألا يسمح لأي بلد بإبداء ملاحظات مهينة إزاء بلده ويجب أن تقتصر المناقشة الحالية على موضوع الاستعمار، وهو موضوع كان دائما على استعداد لمناقشته مع أي بلد من البلدان التي يعنيها الاطلاع على وجهة نظر فنزويلا.

٧٨ - **السيد هلال** (المغرب): ذكّر بأن ممثل فنزويلا وجَّه انتقادات لا مبرِّر لها إلى المغرب في الأيام الأخيرة. بيد أن

وفد بلده امتنع عن مقاطعته أثناء كلامه انطلاقا من الأعراف المغربية التي تقضي باحترام الديمقراطية وحرية التعبير والاختلاف في الرأي. فلن يسعى إلى منع قول الحقائق والانتقادات بشأن بلدهم إلا أولئك الذين يخشون سماعها.

٧٩ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تكلم مرة أخرى في نقطة نظام فقال إنه لا يعتزم مجاراة السلوك غير الدبلوماسي وغير الرصين الذي أبداه نظيره المغربي عندما عرقل المناقشات في اللجنة الخاصة. وحثَّ الرئيس على أداء واجبه بعدم السماح بإبداء ملاحظات مهينة ضد بلده.

٨٠ - **السيد هلال** (المغرب): ناشد ممثل فنزويلا بأن يبدي له نفس الكياسة التي أبداها دائما إلى ذلك الممثل، واختتم بالقول إن التقارير اليومية في وسائط إعلام الولايات المتحدة تؤكد أن نوعية حياة مواطني الصحراء أفضل بكثير من حياة المواطنين في آخر ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية.

٨١ - **السيد بيري** (المملكة المتحدة): تكلم في إطار ممارسة حق الرد تعقيبا على بيان أدلت به ممثلة كوبا، فقال إن المملكة المتحدة ليس لديها أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمنطقة البحرية المحيطة بها. وليس لديها كذلك أدنى شك بشأن مبدأ وحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير على النحو المكرَّس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللتين تنصان على أن جميع الشعوب حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وذكر أن علاقة حكومة بلده بجزر فوكلاند وكذلك بجميع أقاليمها ما وراء البحار هي علاقة عصرية قائمة على الشراكة، والقيم المشتركة، وحق سكان كل إقليم في أن يقرروا مستقبلهم.

٨٢ - **السيد ماتزيو** (الأرجنتين): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، وكرر تأكيد البيانات التي أدلى بها رئيس الأرجنتين في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة ووزير خارجية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، فقال إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين الوطنية، وهي أقاليم ترزح تحت نير الاحتلال غير المشروع من جانب المملكة المتحدة. ومضى يقول إن الاعتراف بالخلاف على السيادة في هذا الصدد أدى إلى اعتماد قرابة ١٠ قرارات للجمعية العامة، بالإضافة إلى قرارات اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية، التي تحث البلدين على التعجيل باستئناف المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي ودائم لهذا الخلاف. ويستند ادعاء المملكة المتحدة على عنصر تقرير المصير وحده، وهو لا ينطبق على الخلاف بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. أما مصالح سكان جزر مالفيناس، فتحميها كذلك قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وأكد من جديد الحق الشرعي لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جميع الأجزاء المكونة لأراضيها الوطنية التي تشمل تلك الجزر، وكذلك جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٨٣ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فقال إن ممثل المغرب ينخرط في استراتيجية استفزازية الغرض منها صرف الانتباه عن المسألة الحقيقية قيد المناقشة. والحقيقة أن المغرب لا يزال يحتل إقليم الصحراء الغربية في انتهاك للقانون الدولي

ولجميع قرارات الأمم المتحدة، وهو محقٌّ في شعوره بالحرج بشأن مركز بلده بوصفه سلطة استعمارية تشنُّ حربا دموية ووحشية ضد الشعب الصحراوي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للمغرب أن يغير حقيقة أن جبهة البوليساريو معترف بها باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الصحراوي في قراري الجمعية العامة ٣٧/٣٤ و ١٩/٣٥ على وجه الخصوص. وقال إن حكومة بلده تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بوصفها دولة ذات سيادة، وستواصل تأييد حقها في تقرير المصير المؤدي إلى الاستقلال.

٨٤ - وأردف قائلا إن العملية التي جرت في منطقة كركرات تشكل انتهاكا لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، وليست مرتبطة بأي جهود لمكافحة الإتجار غير المشروع. وعلاوة على ذلك، فإن وصف الصحراء الغربية بأنها آخر مستعمرة في أفريقيا يتسق مع قرارات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بحق هذا الإقليم في تقرير المصير والاستقلال، وهو حق يتجاهله المغرب، ولذلك فإنه ليس عضوا في الاتحاد الأفريقي. وأكد أن فنزويلا بصفتها عضوا حاليا في مجلس الأمن، تدرك جيدا معارضة فرنسا لأي قرار يتناول مسألة الصحراء الغربية. وهي تدعو إلى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير لتمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مستقبله والتحرر من ربقة الاحتلال غير الشرعي. وعلاوة على ذلك، فإن فنزويلا دولة ذات سيادة، وستدأب على إثارة هذه المسألة من منظور القانون الدولي.

٨٥ - **السيد هلال** (المغرب): تكلم في إطار مواصلة ممارسة حق الرد، فقال إن إعلان إنهاء الاستعمار يتناول أيضا تقرير مصير الشعوب التي تعيش تحت نير الدكتاتورية والتي يُقتل ممثلوها المنتخبون أو يُسجنون أو يختفون لمجرد أنهم يعارضون النظام. وأحد هذه الأمثلة هو هنريكي كبريليس، المرشح الرئاسي السابق وزعيم المعارضة الذين سجن لفترة طويلة.

٨٦ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى ضرورة أن يراجع نظيره المغربي معلوماته بعناية قبل الادلاء بادعاءات استفزازية وتنمُّ عن جهل. فهنريكي كبريليس يشغل حاليا منصب حاكم في فنزويلا؛ وهو ليس سجينا.

٨٧ - **السيد هلال** (المغرب)، استأنف ممارسة حقه في الرد فقال إنه سعيد لسماع أن السيد كبريليس لم يعد في السجن. ومع ذلك، فهو يصر على إثارة قضيتي لوران صالح، وهو ناشط يقضي عقوبة بالسجن مدتها ٢٧ عاما في سجن يقع تحت سطح الأرض في كاراكاس، وهوراسيو بلانكو الذي توفي في السجن.

٨٨ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أثار نقطة نظام فناشد مرة أخرى الرئيس أن يكفل الامتثال للنظام الداخلي، وقال إن على الرئيس أن يطبقه تطبيقا صارما على جميع المتكلمين بالتساوي. ويجب ألا يُسمح لممثل المغرب بأن يدلي بتعليقات مهينة وخاطئة عن بلده، ولا سيما عندما تكون غير ذات صلة بالموضوع قيد المناقشة، وهو إنهاء الاستعمار.

٨٩ - **الرئيس:** قال إنه يحترم النظام الداخلي بمنح الكلمة للراغبين في أخذها ولكن لا يمكنه أن يطلق أحكاما بشأن النبرة المهينة في كل ملاحظة يبديها أحد المتكلمين. وطلب إلى ممثل المغرب الالتزام بالنقاط قيد النظر، وهي نقاط لا تشمل فنزويلا.

٩٠ - **السيد هلال** (المغرب): استأنف مرة أخرى ممارسة حقه في الرد فقال إن ممثل فنزويلا يدرك بالتأكيد أن للوفد المغربي أيضا الحق في الرد على أي انتقادات أو ادعاءات كاذبة قد تُوجَّه ضد المغرب في أي منتدى من منتديات الأمم

المتحدة أو بحكم منصبه بوصفه رئيسا للجنة الخاصة. بيد أن النقطة التي يود أن يبرزها هو أن إنهاء الاستعمار ينطبق أيضا على الأنظمة الديكتاتورية.

٩١ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعرب عن أسفه لأي إساءة صدرت عنه، وقال إن المغرب ربما يشير إلى الموقف التوفيقي الذي اعتمده بلده إزاء عملية إنهاء الاستعمار. وشدَّد على أن فنزويلا تشارك مشاركة كاملة في عملها كرئيس للجنة الخاصة، وتصرُّ في أداء هذا الدور على الامتثال لجميع القرارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالصحراء الغربية، وستواصل دعم الجهود المبذولة في سياق الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي وحالات من قبيل جبل طارق وجزر مالفيناس وبورتوريكو. وفي الواقع، لا يمكنها إلا أن تكون ملتزمة بحزم دائما بإنهاء الاستعمار بهدف وضع حد لهذه الحالة المشينة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨: ٣٠.